

تأثير فايروس كورونا على دول الخليج العربي

ديفيد دي روش، مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية
16 نيسان / أبريل 2020

عام:

إن جائحة فايروس كورونا هي حدث مؤلم بالنسبة لدول الخليج العربي، حيث أنها تجاوزت التحديات الأمنية التي شكلها غزو العراق عام 2003 والأحداث التي أعقبت هجمات 11 أيلول / سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر دول الخليج العربي جميعها بأنها دول ذات اقتصادات تصدير التي تعتمد على الأسواق العالمية لتحقيق الازدهار وشرعية نظامها الأساسي؛ حيث أن أي خلل كبير في الاقتصاد العالمي (مثل الركود العالمي الناجم عن فايروس كورونا) سيُشكل تحديات كبيرة بالنسبة لها.

وإن التحدي الثاني تُثيره ردود الحكومة على فايروس كورونا. وتُعتبر مؤسسات الدولة في معظم دول الخليج بأنها ضعيفة نسبياً ومركزية للغاية وغير معتادة على التعامل مع القضايا الاجتماعية والصحية بهذا الحجم. وفي أزمة من هذا النوع، فإن جميع الحكومات تواجه تحديات، ولكن النماذج المركزية للحكم مهياة للسيطرة على السيناريو إلى أقصى حد. وتُعتبر السيطرة بمثابة فائدة عند الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة، ولكنها تأتي بنتائج عكسية عندما يتعلق الأمر بتقاسم المعلومات والشفافية. ويتم تقييم دول الخليج العربي - التي تعتمد حُطت تحديثها الاقتصادي جميعها على الاستثمار الداخلي - من قبل المستثمرين المحتملين من أجل الفعالية والصدق الحكوميين.

خاص:

تمتلك دول الخليج العربي مجموعة من الخصائص الفريدة التي يمكن أن تُشكل الاستجابة لفايروس كورونا.

المغتربون: أولاً، إن تلك الدول فيها مجتمعات كبيرة من العمال المغتربين، الذي يعيش العديد منهم في مجتمعات سكنية مكتظة بالسكان. ومن غير المحتمل أن تمتثل تلك المجموعات - التي لا تستطيع الحصول على أي موارد أخرى عدا عملها - طوعاً مع أية قيود على العمل أو الحركة وذلك لأنها تفتقر إلى الوضع الذي يُمكنها من الوصول إلى العديد من أشكال المساعدة العامة.

العابرين: ثانياً، إن لدى دول الخليج عدد كبير من السكان العابرين الدوليين. وفي الدول التي بنت نفسها كمحاور عبور (مثل دبي وقطر)، فإن هؤلاء العابرون هم رجال أعمال أو مسافرون من جميع أنحاء العالم. ونظراً لأن العديد من المطارات الإقليمية تعمل كوجهة أو نقطة عبور رئيسية للحجاج الدينيين، فإن العدد الشامل للتفاعلات المحتملة للأفراد الذين يتجمعون ومن ثم يتفرقون مرتفع.

التقسيم الطائفي: إن المحرك الإقليمي لانتشار فايروس كورونا في هذه المنطقة هو تفشي العدوى داخل مدينة قم الإيرانية والاستجابة الأولية غير الكفوة للسلطات الإيرانية على بؤرة التفشي تلك. ونظراً لأن مدينة قم تُعتبر بأنها مركز الدراسات الدينية في إيران، فغالباً ما يسافر الشيعة من المنطقة إلى هناك، وهم يواجهون حالياً خطراً أكبر للإصابة بالفايروس ونشره عند عودتهم إلى بلادهم. وقد حددت كل من المملكة العربية السعودية والبحرين الشيعة العائدين من إيران بأنهم مصدر أولي للعدوى في بلدانهم. وفي الواقع، كانت منطقة القطيف ذات الأغلبية الشيعية في المملكة العربية السعودية هي الأولى التي تم عزلها داخل المملكة. وسيتمثل الخطأ في أن يتم أخذ موقع التفشي داخل إيران كإشارة خطأ لأي مجموعة مُعينة داخل المنطقة. وبدلاً من ذلك، فإن طبيعة التفاعل الإقليمي والسفر الإقليمي هي التي تُعرض المنطقة للتهديدات.

الوجود العسكري الأمريكي: تستضيف جميع دول الخليج العربي منشآت عسكرية أمريكية، وتتواجد القوات الأمريكية فيها بشكل مستمر. وإذا لم يتم التعامل مع هذا الوباء بشكل فعال، فقد تصبح السياسات المحيطة بوجود القوات الأمريكية في المنطقة أكثر تعقيداً. وقد تُعيد الأنظمة الإقليمية النظر والتفكير في مسألة تمركز القوات الأمريكية بسبب السياسات الداخلية أو المخاوف بشأن

الصحة العامة. ومن المحتمل أن تعيد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التفكير في نشر القوات في المنطقة إذا ما أدت أزمة الصحة العامة المستمرة إلى زيادة المخاطر التي تواجهها القوات الأمريكية.

التوصيات:

زيادة شفافية الحكومة: اتبعت الأنظمة الخليجية نموذجاً يُبرز وبشكل واضح الأخبار الجيدة ويقمع الأخبار السيئة. ولسوء الحظ، ومع مرور الوقت، فقد أدى ذلك إلى ديناميكية تضرّ بإجراءات الصحة العامة. وإذا لم يثق المواطنون في المعلومات الحكومية في وقت الأزمات، فسوف يبحثون عن مصادر أخرى للمعلومات. وهذا يؤدي وبسهولة إلى حالة من الذعر، والتي تكون في معظم الحالات أسوأ من الأزمة التي توقعت حالة من الذعر. كما ستساعد الشفافية المعززة في طمأنة المستثمرين المحتملين الذين يشعرون بالقلق من أن التعتيم الحكومي سيؤدي إلى خفض قيمة استثماراتهم وستكون بمثابة عامل استقرار للعمليات الاقتصادية الأخرى.

زيادة التعاون الإقليمي في تتبع الأمراض وعلاجها: لطالما كان الدافع للتكامل الإقليمي أقوى دائماً في أوقات الأزمات. ويُعتبر ذلك بأنه مثال على الأزمة الأهلية التي تستدعي تعزيز التعاون. ويُمكن للدول تبادل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة والاهتمامات في منتدى للتكافؤ. وستستفيد جميع الدول الإقليمية من مشاركة بياناتها فيما يتعلق بالتجارب المشتركة. وتُعتبر مسألة تطوير نظام إبلاغ موحد للعدوى والمرض بأنها مفيدة في جميع أنحاء المنطقة، والتي ستُمكن الحكومات من تطوير الثقة في المعلومات العامة. كما أنها ستساعد على إرساء الثقة اللازمة لتنشيط أنماط التجارة الدولية.

وضع معايير مشتركة لاستئناف السفر والتجارة: في حين أن دول المنطقة مترابطة إلى حد ما، فهي أيضاً تتنافس على التجارة والاستثمار. وبدون وضع معايير مشتركة لاستئناف التجارة العادية، فهناك خطر "التسابق نحو القاع" لتكون أول من يُعلن عن هزيمة الفيروس واستئناف التجارة. وهذا بدوره يُحفز التقصير في الإبلاغ عن المرض ويخاطر بإرساء الأساس لعودة المرض. وسوف تساعد المعايير المشتركة على التقليل من هذا التهديد.